

رأي في تسمية الحركة العربية وأسباب هذه الحركة

للدكتور محمد محمود مجیدين

لنا أن نعيد النظر فيه هو محاولات تفسير هذه الحركات وتنقين استخدامها .

ان كثيراً من المشتغلين بال نحو لا ينتظرون ان بعض تقديرات النحاة لا تستند الى اسس لغوية ، وانما افتقرت لتبرير حركة اعراب معينة حفاظاً على ما تبنوه من قواعد ابوا الماسن بها لتبعد و كانها تستوعب كل الحالات .

ومن بين الأمور المصطنعة في النحو العربي مسألة «العامل» الذي ينسب اليه تغيير الحركة في آخر الكلمة ، حيث يجعل النحاة لكل حركة من حركات الاعراب عاماً ظاهراً ، او مستتراً ، والاسناد الى العامل في كثير من الحالات تعليلاً غير معقول ، وعلى سبيل المثال ما يراه جمهور النحاة من ان المضارع يكون مرفعاً اذا تجرد من الناصب والجازم ، لكن ذلك التعليل يجافي المنطق ويثير تساؤلات : هل بحث العدم الوجود ؟ لأن التجرد عدم سلبي والرفع وجود إيجابي ؟

ولعل ما حدث بين عبد الله بن أبي اسحق ، والفرزدق يبرز لنا حيل النحاة واستعدادهم لتأويلية حركة ، اذ ان عبد الله بن أبي اسحق امام النحاة (توفي سنة 117 م) عاب على الفرزدق انه رفع كلمة في آخر بيت في احدى تصانده لضرورة شعرية ، وقد اتعب اهل الاعراب في طلب الحيلة فقلعوا وانثروا ولم يأتوا بشيء مقبول يرتفع .

وحيينا سال ابن أبي اسحق الفرزدق عن هذا الخطأ وقال له : علام رفعت نهاية البيت المذكور ؟

تمهيد :

لنا نحن العرب لغة ناضجة خرجت عن نظرية سلبية واعية وآدراك واحساس مرهفين ، ويبقىت هذه اللغة حامدة طوال قرون عديدة على الرغم من تعدد الفتن وتواتي المحن . وحماية اللغة العربية ، صاغ العرب نحوها . واهتماموا برسم اوضاع كلماتها واسلاليها حفاظاً عليها من تيارات العجمة واللحن ، لكن محاولات النحاة لم تسلم من اختلاف الآراء واضطراب الأقوال في كثير من مسائل النحو وذلك لأنهم لم يميزوا بين لهجات القبائل المختلفة فيما عدا القليل الذي نسبوه الى قبيلة او أخرى .

ان اختلاف الأقوال في المسالة الواحدة ومحاولة التوفيق بين المذاهب والشواهد المتنافضة ، والإكثار من الوجوه الجائزة ، كلها امور تدعى كل منها بالعربية حريص عليها الى ان يتأمل هذه المسائل ويطيل التفكير فيها .

وكاحد الناطقين بالعربية والمهتمين بها تراثت لي بعض الخواطر النحوية على مدى سنوات من التأمل ، وألححت علي ، وابت إلا ان اغضضها على الباحثين ذلك ان هناك اموراً لم استرح اليها وانا ادرس النحو العربي ، واخالني لست وحيداً في هذا الاحساس بل يشاركتي فيه كثير من الذين درسوا النحو العربي دراسة واعية .

ان حركات الكلمات العربية ميراث لعصور طويلة يجب ان نستخدمها كما ورثناها دون ان ندخل فيها شيئاً من عند انفسنا او نبدل فيها ، ولكن الذي يجوز

« العامل » الذي ينسبون اليه تغيير الحركة في آخر الكلمة ، ومن هؤلاء « خلف الاحمر » الذي توفى سنة 180 هـ ، فهو أول من ورد اسمه مطالباً باصلاح النحو في كتابه مقدمة في النحو ، وابن مضاء في كتابه « الرد على النحاة » وأحمد بن ولاد المصري في القرن الرابع المجري .

وفي العصر الحديث نجد محاولات عديدة تقترح آراء جديدة في تسمية الحركات وتيسيرها ، ومن هذه المحاولات محاولة الاستاذ ابراهيم مصطفى في كتابه « احياء النحو » ، وعبد المعالى الصعيدى في كتابه « تيسير قواعد الاعراب » وفي لبنان نجد محاولات يوسف السودا سنة 1955 م في كتابه « الاجرمية » وانيس فريحة في كتابه « نحو عربية ميسرة » ، وفي سوريا محمد الكسار في كتابه « المفتاح لتعريب النحو » (2) . وتعده آراء ابراهيم مصطفى ابرز الآراء الجديرة بالذكر وتتلخص في :

- 1 - ان الرفع علم الاسناد ودليل ان الكلمة يتحدث عنها .
- 2 - ان الجر علم الاضافة سواء اكانت بحرف أم بغير حرف .
- 3 - ان النتحة ليست بعلم اعراب ، ولكنها الحركة الخفية المستحبة التي يجب العرب ان يختبوا بها كلماتهم ما لم يلتفتهم عنها لانت فهى منزلة السكون في لغتنا الدارجة (3) .

ويرى في التنوين انه علم التنكير ، لك في كل ملم الا تنوينه ، وانما تلحقه التنوين اذا كان فيه حظ من التنكير ، ولا تحرم منه التنوين حتى يكون لها حظ من التعريف .

نشأة النحو العربي ودوافعه :

بدا ظهور اللحن في اللغة العربية منذ حياة النبي صلى الله عليه وسلم فقد روى بعض الرواية انه سمع رجلاً يلحن في كلامه فقال : ارشدوا أحكام فاته قد ضل .

قال الفرزدق : على ما يسوق وينوؤك ، علينا ان نقول عليكم ان تناولوا نم اخذ بهجو ابن أبي اسحق في شعره .

وحيثما يبحث النحاة عن « عامل » في الجملة فلا يجدونه يبدأ تقديرهم ، اذ ان « التقدير » هو طرق النحاة الذي يتبث به النحاة لتبرير آرائهم كلما دعت الضرورة والتقدير انتراض وهي لكلمة غير موجودة ولهذا ينتقى النحاة من الكلمات ما يتفق ورأيهم .

ومن امثلة التقدير التي لا تخلو من الطرافنة تصة الامام ابي علي الفارسي مع عضد الدولة حين سأله عضد الدولة : لماذا ينصب المستثنى في نحو قام القوم الا زيداً ؟ فقال الامام بتقدير استثنى زيداً ، قال عضد الدولة : لم تدرت استثنى ؟ هلا قدرت امتنع زيد من فرمت ؟ ثم لم يجد الفارسي جواباً . ومن امثلة « التقدير » التي تدعو للعجب قولهم : « زيداً ضربته » .

التقدير : ضربت زيداً ضربته ، وهذا التقدير افترضوه حفاظاً على القاعدة التي تنص على وجوب ان يتلو الناعل الفعل على الرغم من أنه ليس هناك ما يحول دون وقوع الناعل في الجملة قبل الفعل (1) . وفي جملة مثل : زيداً مررت به ، يقدرونها : جاوزت زيداً مررت به ، لأنهم لو قدروا مررت به لوجب ان تكون كلمة زيد مجرورة .

وعلى الرغم من حيل النحاة وابتكراتهم في انساط التقدير ، الا ان هناك مواقف لغوية يقف عامل التقدير بازاءها مسلولاً عاجزاً ومن هذه المواقف قولنا : « زيداً لست أخاه »

اذ انهم لو قدروا « لست » التي لا يستقيم المعنى الا بها لصارت الجملة : لست اخا زيد لست اخاه وبذلك تصبح كلمة « زيد » مجرورة وليس منصوبة . وتقى تم رد كثير من القديماء والمحثثين على أساليب النحاة في تعليم الحركات ، وانكروا عليهم افراطهم في تقدير

(1) داود عبد ، ابحاث في اللغة العربية ، مكتبة لبنان سنة 1973 م ، من 22 .

(2) يبدو من فحص هذا الكتاب انه متأثر بكتاب همع الهوامع للسيوطى بل انه اعتمد عليه اعتماداً كلياً فيما ادعاه من آراء ، ويمكن ادراك ذلك بالاطلاع على النسخ التي حققتها عبد السلام محمد هارون ، ص 64 تحت عنوان « أنواع الاعراب » و ص 221 – 224 من المفتاح لتعريب النحو .

(3) ابراهيم مصطفى ، احياء النحو ، القاهرة ، سنة 1959 ، ص 50 .

وأطلقوا على ما كشفوا أول الأمر « علل الاعراب » او « علل النحو » تم صارت التسمية علم النحو او الاعراب .

ونكر أن الخليل بن احمد رحمة الله ، مثل من العلل التي يتعلن بها في النحو ، فقيل له : أعن العرب اخذتها لم اخترعها من نفسي ؟ فقال : ان العرب نظفت على سجيتها وطبعها ، وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها علله ، وان لم يقتل ذلك عنها ، واعتلت انا بما عندي انه علة لما علنته منه ، فان اكن اصبت العلة فهو الذي التمس وان تكون هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء ، عجيبة النظم والاقسام ، وقد صحت عنده حكمة بانيها ، بالخبر الصادق او البراهين الواضحة والحجج اللائحة ، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال : انما فعل هذا هكذا لعلة هكذا وكذا ولسبب هكذا وكذا ، فجاز ان يكون الباتى للدار فعمل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار ، وجاز ان يكون فعله لغير تلك العلة الا ان ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل ان يكون علة لذلك ، فان سمع لغيري علة لما علنته من النحو هي اليقى مما ذكرته بالعلل فليأت بها (3) .

ومن بين رواد علم النحو عنبرة الفيل ، ومبد الله بن أبي اسحق الحضرمي ، الذي ينسب اليه فتح باب التعليل في النحو ، وقد ذكر الاتباري عنه انه اول من علل النحو ، ويحيى بن يعمر ، وقد ظهرت اتجهاداتهم التحويية في نهاية القرن الاول المجري وببداية القرن الثاني ، وقد عني النحاة بتدوين ما اهتدوا به من علل النحو وقام سيبويه بجمع هذه العلل في كتابه الذي لم يزل من بعده امام النحاة ، حتى لقد قال الامام ابو عنمان المازاني « المتوفى سنة 237هـ » من اراد أن يعمل كتاباً كبيراً في النحو بعد كتاب سيبويه ملطيسي (4) . لقد مضى على نشأة النحو العربي أكثر من ثلاثة عشر قرناً اكتب فيها النحاة على البحث والدراسة حتى

ومنذ منتصف القرن الاول للهجرة غدا اللحن ظاهرة ملموسة ، وعمل الزبيدي ذلك بدخول الناس في دين الله انواجاً ناجتmet في رحاب الاسلام الالسنة المترفة واللغات المختلفة فنشأ النساد في العربية ، فمعظم الاشخاص من فشو ذلك وغبلته ، حتى دعاهم الحذر من ذهاب لغتهم وفساد كلامهم الى ان سبوا الاسباب في تقييدها لمن فاقت عليه وتنقينها لمن زاغت عنه (1) .

ولقد كان وتنوع اللحن في تلاوة القرآن الكريم ذا اثر فعال ادى الى احداث نظام لتغيير حركات القرآن وضبط كلماته بقطع تكتب عند آخر الكلمات حتى تؤدي نصوص القرآن اداء فصيحاً ، وقام بهذا العمل أبو الاسود الدؤلي « في النصف الثاني من القرن الاول الجرى » الذي ينسب اليه وضع النحو .

وقد ذكر ابن النديم ان الامام على بن ابي طالب ، دفع الى ابي الاسود الدؤلي نصا جاء فيه : الكلام كله اسم ، وفعل ، وحرف ، فالاسم ما اتبنا عن المسمى والفعل ما اتبنا به ، والحرف ما افاد معنى ، واعلم ان الاسماء ثلاثة : ظاهر ومضمر واسم لا ظاهر له ولا مضمر ، ثم قال له : انجح هذا النحو ، ومن هنا جاءت تسميته النحو (2) .

وانتقلت مصطلحات النحو : الفتح ، الفضم ، الكسر ، من كلمات ابي الاسود الدؤلي لكتابه (فتح شفتى ، وضميتها ، وكسرتها) . فهذه الحركات ليست حركات للحروف وانما حركات لاعضاء النطق من الشفتين او اللسان او الحنك ، فالفتح عبارة عن فتح الشفتين عند النطق بالحرف ، والضم تحريك الشفتين بالضم وكذلك القول في الكسرة والسكن خلو العضو من الحركات عند النطق بالحرف اي يتقطع .

وحيينا بدأ النحاة مراقبة اواخر الكلمات اهتدوا الى كشف كثير من اسرار اللغة ، وابرز ما اكتشفوه هو ان هذه الحركات ليست جزاماً او عبئاً وانما ترجع الى علل وأسباب يمكن الرجوع اليها والاحتجاج بها .

(1) الزبيدي ، طبقات النحويين ، ص 1 - 2 .

(2) وردت هذه القصة في اعمالى ابى القاسم الزجاجى : وفي كتاب الأشباه والنظائر لجلال الدين السيوطي ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد ، طبعة القاهرة سنة 1975 ، ص 8 .

(3) ابو القاسم الزجاجى ، الإيقاح في علل النحو ، مدرسق ذكره ، ص 65 - 66 .

(4) ابراهيم محظى ، إحياء النحو ، القاهرة ، سنة 1909 ، ص 11 .

ما زيد ثثا ، وما زيد بقائم .

وفي رأيه انه ان كان الامر اب انما دخل الكلام للفرق بين المعانى لوجب ان يكون لكل معنى اعراب يدل عليه لا يزول الا بزواله ، لكن هذه الحجة تبطل لاختلاف معانى الحروف : ان — ولعل — وكان ، كما اصل دخول الاعراب كان في الاسماء التي تذكر بعد الافعال ، لانه يذكر بعدها اسماء احدهما : فاعل والآخر منمouل ، ومنها مختلف موجب الفرق بينهما شئ جمل سائر الكلام على ذلك ، وأما الحروف التي ذكرها محمولة على الافعال « 2 » .

علامات الاعراب بتقليلاً لواحد :

يرى بعض المتشرعين من امثال رايت وبروكمان ان علامات الاعراب ليست الا بتقليلاً لواحد كانت تتحقق بالكلمات ثم حذفت ويبقى منها ما يدل عليها وهو الحركات ويدعى الى هذا الرأي داود عبد ، الذي يرى ان الحركات كانت في الاصل جزءاً من الكلمة وانها حركة واحدة في جميع الحالات التي تقع فيها الكلمة تماماً كحركة الراء او حركة الجيم في « رجل » ، ويستطرد قائلاً ولسنا نعرف ان كان الامر في حركة او اخر الكلمات في العربية حركة واحدة بعينها لم انها كانت تختلف باختلاف الكلمة بحيث يكون الاصل في « رجل » منلاً « رجل » وفي حجر « حجر » (3) .

ويستدل بعض انصار هذا الرأي الى ان الاعراب وقع في آخر الاسم دون اوله واوسطه ، وتال بعض النحوين ان الاعراب دخل في الاسم لمعنى موجب ان يلفظ بالاسم بكامله ثم يؤتى بالاعراب في آخره ، الا ان ابابكر بن الخياط قال : ليس هذا القول بمرتضى لانا قد رأينا الاسماء تدخلها حروف لمعنى اولاً ووسطاً مثل الف التعريف في الرجل ، وباء التصنيف في قوله : غريغ (4) ويرى السيوطي ان الاسم يعني على ابنيته مختلفة منها فعل ، وفعل ، ومفعول وما اشبه ذلك من

اصبع النحو العربي اكثر « انجام » لغات العالم تاليها وأسفاراً ، وما زالت الجهود تتبذل سخية كريمة طلباً لتمويل النحو وتبسيره الا ان هذه الجهود مع استمرارها وتعددتها لم تسهل النحو ولم تؤمن الزلل فيه واسهم في ذلك ظهور الخلاف بين المشتغلين بالنحو حول بعض التضاديات منذ القرن الثاني للميلاد ولا يزال باب التأويلات النحوية متواحاً لزيد من الآراء .

اصل الحركات عند النحو :

تبينت آراء النحو حول اصل الحركات على النحو التالي :

أنصار نظرية « العامل » :

تتلخص آراء هذا الفريق في ان كل حركة او علامة اعراب هي اثر لعامل ، ان لم يجدوه مذكوراً في الجملة قdroه وفق ما يتمشى مع ابتراظاتهم ويتبعها لنظرية « العامل » فائهم جعلوا الحركات او علامات الاعراب احكاماً لنظرية نتيجة وجود عامل ، ولم يروا فيها إشارة او دلالة لمعنى ، ويفك ذلك ما ذهب اليه مطرب تلميذ سيبويه في رأيه الذي اوردته السيوطي حيث يقول :

انما اعرب العرب كلاماً لان الاسم في حالة الوقف يلزم السكون ، يجعلوه في الوصل محركاً حتى لا يعطوا في الادراج ، وعاتبوا بين الحركة والسكون وجعلوا لكل واحد اليق الاحوال به ، ولم يتلتموا حركة واحدة لاتهم ارادوا الاتساع فلم يضيقوا على انتساعهم وعلى المتكلم بمحض الحركات الا حركة واحدة « 1 » .

وما استند اليه مطرب في قوله هذا انه قد نجد في كلام العرب اسماء تتفق في الاعراب وتختلف في المعنى مثل :

ان زيداً اخوك ، ولعل زيداً اخوك — كان زيداً اخوك .

(1) السيوطي ، الاشباه والنظائر ، القاهرة 1975 م ص 79 ، وقال المخالفون لطرب : لو كان ذكر لجاز جر الفاعل مرة ورفعه مرة اخرى ونصبه ، لأن التمد في هذا انتها هو الحركة تعاقب سكونها يمتدل بها الكلام ، فاي حركة اتن بها المتكلم تؤدي الغرض ، فهو مخير في ذلك وفي هذا انسداد للكلام وخروج عن اوضاع العرب وحكمة نظم كلامهم .

(2) الاشباه والنظائر ، ص 78 - 79 .

(3) داود عبد ، ابحاث في اللغة العربية ، ص 127 .

(4) السيوطي : الاشباه والنظائر ، القاهرة سنة 1975 ، ص 82 .

للأسماء دون الافعال والحروف ، وذلك لأن الأسماء تتضمن معانٍ مختلفة نحو الفاعلية والمفعولية والإضافية ، فلو لم تعرّب لا تثبت هذه المعانٍ ببعضها وأما الافعال والحروف فانها تدل على ما وضعت له بصفتها ، فعدم الاعراب لا يخل بمعانٍها ، ولا يورث لبسها ، والاعراب زيادة ، والحكيم لا يريد زيادة بغير فائدة (2) .

وقد يسأل قال النحاة ان الفعل المضارع اعرب لانه ضارع الاسم ، ولذلك ان واجب اعرابه لاته احتمل معانٍ مختلفة لا يميزها الا الاعراب كما هي الحال في قولنا :

ما احسن السماء « تعجب - نهى - استفهام »
ان ما يحدد المقصد من الجملة السابقة هو الاعراب ،
ومن الذين يؤيدون دلالة الحركات على المعنى
ابراهيم مصطفى الذي اورد رأيه المؤيد لهذا الاتجاه
في كتابه « احياء النحو » .

ومن المستشرقين من يرى أن النحو العربي متاثر بالمنطق اليوناني مثل ماركس ————— الالماني ، وهو أول من نادى بهذا الرأي في نهاية القرن التاسع عشر في كتاب له هو « تاريخ صناعة النحو عند السريان » وقد أيد هذا الرأي كذلك فليتش ————— الفرنسي ، وفرستينغ ————— المولندي .
ومن العرب من تبني فكرة تأثير النحو العربي بالمنطق اليوناني ، ومن أحدث ما قرأت لهم هذا الرأي محام سوري وضع كتاباً اسمه المفتاح لتعريف النحو (3) .
ويرى المستشرق الفرنسي « جيرارتروبو » « أستاذ فقه اللغة العربية بالسوربون انه من المستحبيل ان يكون النحو العربي القديم قد اقتبس من النحو اليوناني من الناحية اللسانية او من الناحية اللغوية او من الناحية التاريخية او المنهاجية (4) .

رأى الباحث في استخدام العرب للحركات في لفتهم:
كل لغة بيته تنشأ وتنمو في رحابها ، وتتأثر اللغة بحياة ناطقها ، واللغة العربية نموذج مائق

الابنية ظلّو جعل الاعراب وسطاً لم يدر السامي لحركة اعراب أم حركة بناء ، فجعل الاعراب في آخر الاسم ، لأن التوقف يدرك فيسكن فيعلم انه اعراب ، فإذا كان وسطاً لم يمكن ذلك فيه .

وقال أبو سحق الزجاج : كان العباس البرد يقول لم يجعل الاعراب أولاً لأن الاول تلزمها الحركة ضرورة للابتداء لاته لا يبتدا الا بتحرك ولا يوقف الا على سلكن فلما كانت الحركة تلزمها لم تدخل عليه حركة الاعراب لأن حركتين لا تجتمعان في حرف واحد ، فلما فاتت وقوعه اولاً لم يمكن ان يجعل وسطاً ، لأن اوساط الآسماء مختلفة لاته تكون ثلاثة ورباعية وخماسية وسداسية وباعية وأوساطها مختلفة ، فلما فات ذلك جعل آخرها بعد كمال الاسم بنائه وحركاته .

وقال آخرون : الاعراب انما دخل في الكلام دليلاً على المعنى ، فوجب أن يكون تابعاً للآسماء ، لاته قام الدليل على أنه ثان بعدها (1) .

حركات الاعراب للوصول :

هناك فريق من الباحثين القدماء والمحديثين يرون ان حركات الاعراب لم يؤت بها الا للوصل ، ويرفضون الرأي القائل بأن حركات اواخر الكلمات وضفت للدلالة على معانٍ ويستشهدون على رايهم بأن حركات الحروف مثل « في » و « الى » و حتى وغيرها ، وكذلك الحركات في آخر المثنى والجمع المذكر السالم ثابتة في جميع الحالات .

ومن أنصار هذا الفريق ابراهيم انيس الذي يرى ان اللغوين سمعوا من القبائل العربية حركات مختلفة لاواخر الكلمات فحاولوا ردها الى قواعد اعرابية والحركات الاعربية للوصل .

حركات الاعراب تدل على المعنى :

أشار كثير من الباحثين الى ان حركات اواخر الكلمات ليست عبئاً وإنما تشير الى معانٍ مختلفة . وقد ذكر ابن الباري ان الاصل في الاعراب ان يكون

(1) أبو القاسم الزجاجي ، الإيضاح في علل النحو ، ص 76 .

(2) أبو البركات ابن الأبياري ، أسرار العربية ، ص 24 - 25 .

(3) محمد الكسار ، المفتاح لتعريف النحو ، دمشق ، سنة 1976 م ، ص 47 .

(4) جيرارتروبو ، نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه ، مجلة مجمع اللغة العربية الأردنية ، العدد الأول ،
المجلد الأول ، صرفة سنة 1398 هـ ، ص 137 .

قال أبو العباس أحمد بن يحيى :

كنت أصيـر إلى الـريـاشـي لـاسـمع ما كان بـروـيه ،
نـتـالـ يـوـما كـيف تـروـي هـذـا الـبـيـت :

« باـزـلـ عـامـينـ » أو « باـزـلـ عـامـينـ » يـعـنى فـي قـولـ
الـشـاعـرـ :

ماـنـقـمـ الـحـربـ الـعـوـانـ مـنـ باـزـلـ عـامـينـ حـدـيـثـ سـنـيـ
لـمـثـلـ هـذـاـ ولـسـتـنـ اـمـىـ

فـقـتـلـ لـهـ : تـقـولـ لـىـ هـذـاـ فـيـ الـعـرـبـيـةـ ، يـسـرـوـيـ
« باـزـلـ عـامـينـ » ، وـ « باـزـلـ عـامـينـ » ، وـ باـزـلـ عـامـينـ
نـامـسـكـ الرـفـعـ عـلـىـ الـاسـتـنـافـ ، وـ الـخـفـضـ عـلـىـ الـاتـبـاعـ
وـ الـنـصـبـ عـلـىـ الـحـالـ (1) وـ السـؤـالـ الـذـيـ يـوجـهـ لـادـاـوـدـ
عـبـدـهـ هـلـ تـنـسـاـوـيـ الـمـعـانـىـ مـعـ اـخـلـافـ الـخـرـكـاتـ ؟

وـ يـبـرـىـ كـاتـبـ هـذـاـ مـقـالـ رـأـيـاـ فـيـ الـحـرـكـاتـ يـتـلـخـصـ
فـيـ الـإـنـتـىـ :

أـوـلـاـ : الـضـمـةـ وـتـدـلـ عـلـىـ الـقـوـةـ وـالـقـرـبـ ، وـاسـسـ
استـخـدـامـهاـ أـنـ الـإـنـسـانـ فـيـ الـعـادـةـ إـذـ أـرـادـ أـنـ يـعـبـرـ
عـنـ قـوـتهـ أـوـ يـخـيـفـ أـحـدـاـ أـوـ يـنـزـعـهـ أـصـدـرـ صـوتـ يـحـدـثـهـ
بـضمـ الشـفـتينـ ، فـاـذـاـ لـحـقـ هـذـاـ الصـوتـ أـوـ الـحـرـكـةـ
بـكـلـمـةـ دـلـتـ عـلـىـ قـوـتهاـ وـقـرـبـهاـ ، وـالـمـرـفـوعـاتـ تـلـيلـةـ وـثـبـلـةـ
لـذـكـ خـصـتـ بـهاـ الـقـوـةـ ، وـيـتـكـلـفـ الـإـنـسـانـ فـيـ اـخـرـاجـ
الـضـمـةـ إـلـىـ تـحـرـيـكـ الشـفـتـيـنـ مـعـ اـخـرـاجـ الصـوتـ .

وـتـسـتـخـدـمـ الـضـمـةـ مـعـ الـإـسـمـاءـ وـالـأـعـمـالـ «ـ النـعـلـ
الـخـارـجـ »ـ لـأـنـ قـرـيبـ لـمـ يـقـعـ بـعـدـ وـلـاـ أـتـىـ عـلـىـ زـمـانـ
وـتـدـسـمـيـ مـضـارـعـاـ لـأـنـ ضـارـعـ الـإـسـمـاءـ بـوقـوعـهـ مـوـاعـهـاـ
ثـانـيـاـ : الـفـتـحـ عـلـىـ الـضـعـفـ وـالـبـعـدـ ، وـلـيـسـ
كـمـاـ اـرـتـأـيـ الـإـسـتـاذـ إـبرـاهـيمـ مـعـطـفـيـ مـنـ آنـهـ لـاـ تـسـدـلـ
عـلـىـ شـيـءـ ، وـفـلـسـفـةـ اـسـتـخـدـامـهـاـ عـنـدـ الـعـرـبـ تـسـتـنـدـ
إـلـىـ أـنـ الـبـكـاءـ أـوـ طـلـبـ النـجـدةـ وـالـصـيـاحـ (ـ وـكـلـهاـ حـالـاتـ
يـكـونـ الـإـنـسـانـ فـيـهاـ ضـعـيـفـاـ)ـ يـخـرـجـ فـيـهاـ أـصـواتـاـ يـحـدـثـهاـ
بـفتحـ فـمـهـ «ـ حـرـكـةـ الـفـتـحـ »ـ ، وـهـيـ حـرـكـةـ سـهـلـةـ خـنـيـفـةـ
أـكـثـرـ اـنـتـشـارـاـ فـيـ كـلـامـ الـعـرـبـ مـنـ الـضـمـةـ (2)ـ وـقـالـ

(1) وـرـدـتـ هـذـهـ الـقـصـةـ فـيـ مـجـالـسـ الـعـلـمـاءـ ، لـابـيـ الـقـاسـمـ الـزـجاجـيـ ، تـحـقـيقـ عـبـدـ الـسـلامـ هـارـونـ ، الـكـوـيـتـ
سـنـةـ 1962ـ مـ ، صـ 58ـ .

(2) تـسـتـخـدـمـ الـفـتـحـ مـعـ مـاـ يـعـرـفـ بـالـمـفـاعـلـ الـخـمـسـةـ ، وـالـمـسـتـنـىـ ، وـالـحـالـ وـالـتـمـيـزـ وـقـدـ يـتـمـددـ الـمـفـعـولـ بـهـ السـيـنـيـ اوـ ثـلـاثـةـ .

(3) جـلالـ الدـينـ السـيـوطـيـ ، الـإـيـاضـحـ ، الـإـثـيـاءـ وـالـنـظـائرـ .

(4) أـبـوـ الـقـاسـمـ الـزـجاجـيـ ، الـإـيـاضـحـ ، صـ 78ـ ، الـلـاقـهـرـةـ سـنـةـ 1975ـ مـ ، صـ 160ـ .

ولما كانت الحروف ثابتة الوظيفة تتربياً وترتبط بموقع محددة ولا تتغير معانى هذه الحروف ، وهى : تحديد الاتجاه ، أو المكان ، أو الزمان او التأكيد ، او النفي وغيرها ، فاتها لم تكن بحاجة الى « حركات الاعراب » وأصبحت مبنية .

والخلاصة التي نراها هي ان حركات الاعراب في الاسماء تحدد وظيفتها وحركات الافعال تحدد ابعادها الزمانية من جهة وتحدد الكلم الشخصى لادائها من جهة اخرى .

اما الحروف « مبنية » او محددة الحركة في جميع الاحوال تقريباً لأن معانى الحروف لا تتغير بتغيير موقعها .

والحق يقال بأن الاستاذ ابراهيم مصطفى قد اوضح ان الحركات ليست جزاناً بغير دلالة غير دلالة الشيوع والتواتر ، فهى تشير الى معانٍ يقصد اليها، اذ ان العرب ما كانوا ليحرموا عليها كل ذلك الحرص وهي لا تعمل في تصوير المعنى شيئاً وهم الذين كانوا يحذفون الكلمة اذا نهيت ، والجملة اذا ظهر الدليل عليهما لأن العربية تجد في الابجاز نوعاً من البلاغة «²». ومن الغريب ان احد المشتغلين بابحاث اللغة العربية « داود عبده »⁽³⁾ يرى ان الحركات لا تدل على وظيفة نحوية ثم يحاول التدليل على ذلك بقوله : اتنا لو قلنا جاء الرجل (فتح اللام) ، ورأيت الرجل (كسر اللام) ، ومررت بالرجل (بضم اللام) ، بما نقلنا الى الماسع معانٍ مختلفة . لكن ما قاله داود عبده يمكن ان يفسر على غير ما يقتضيه القائل⁽⁴⁾ . ثم يذكر في موضع آخر من كتابه « ص 128 - 129 » : وساكتنى في ختام هذا الفصل بزياراد القصة التالية ليعلم القارئ انه يستطيع ان يحرك الكلمة بالحركة الاخيرة التي تروق له وسيتكلل النهاية بتبريرها له :

لبيتها ، فأنتم تكاد ترى طبيعة البلاد في الفاظها ، وتلمس أحاسيس العرب في كلماتها ، كما ان صدى جوانب حياتهم العقلية والاجتماعية يتتردد في اساليبها نادراً ما نظرنا الى الكلمة في الجملة العربية نجد انها حركة طلقة تستطيع ان تنتقل وتتجول كما يتجلو البدو بحيث انتنا نستطيع ان نصوغ جملة واحدة بعدة طرق تبادل فيها الكلمات الموضع لكنها تدل على المقصود لانها تحافظ بحركاتها كما يتضح من الامثلة الآتية :

- ا) 1 - شرب زيد اللبن 2 - اللبن شربه زيد
 - 3 - زيد شرب اللبن 4 - شرب اللبن زيد
 - ب) 1 - ضرب محمد احمد 2 - احمد ضربه محمد
 - 3 - ضرب احمد محمد 4 - محمد ضرب احمد
- من الامثلة السابقة يتضح لنا ان « مسوقية » الكلمة من الجملة لاتحدد وظيفتها بالقدر الذي يظهر في كثير من اللغات ، لذلك كان لابد من استخدام الحركات لتحديد وظيفة الكلمة .

ولقد حام ابو القاسم عبد الرحمن بن اسحق الزجاجي « توفي سنة 339 هـ » حول هذه الحقيقة وكاد ان يصل اليها حين اوضح ان الاسماء لما كانت تعطى لها المعانى ، وتكون فاعلة ومفعولة ، ومحاسبة ولم يكن في صورها وأبياتها ادلة على هذه المعانى جعلت حركات الاعراب تتباعد عن هذه المعانى وتبدل عليها ، فحركات الاعراب تتبع لهم في اللغة ما يريدون من تقديم وتأخير عند الحاجة لأن التقديم والتأخير يخدم اغراضها متنوعة ويؤدي الى معانٍ مختلفة .

وقد ذكر البرد ذلك حين قال : الا ترى انك اذا قلت : ظننت زيداً اخاك ، فاتما يقع الشك في الاخوة فان قلت : ظننت اخاك زيداً ، اوقعت الشك في التسمية⁽¹⁾ .

(1) ابو العباس محمد بن يزيد البرد ، كتاب المتضب ، تحقيق عبد الخالق عصبة ، القاهرة ، سنة 1386 هـ ، ص 95 .

(2) ابراهيم مصطفى ، احياء النحو ، ص 50 .

(3) داود عبده ، ابحاث في اللغة ، ص 113 .

(4) ان مثاله السابق « جاء الرجل » يسرى الى ان شيئاً جاء الرجل « رسلة - ضيف » وفي قوله « رأيت الرجل » اذا سمعها لغوي يظن ايتها تشير الى كلمة رأيت التي قالها الرجل ولتفسير ذلك نقول : « رأيت الرجل » جاءت بصوت مرتفع او غليظ ، حركة حكاية « اما قوله : ». مورث بالرجل « اذا سمعت فتوحي الى ان القائل استخدم وسيلة (نوع من السيارات او غيرها) او يمر بمكان اسمه الرجل تسمى « الرجل » .

5 - كان الولد مسؤلا
كان :

« حركته الفتح للبعد الزمني » (1) .

وإذا نظرنا إلى حركة الفعل المضارع الأجوف لوجتناها تتفق مع ما تفترضه إلى حد كبير وذلك في بعض الأفعال على النحو التالي

1 - أفعال قوّة :

يتولّ يجول يعول يصول
ينسوز يقود يعود يشور

2 - أفعال ضعف :

يخاف بنّام يفار
يهاب بنّال يحار

3 - أفعال علاقة وصلة وأحياناً تشير إلى « تساو ف المستوى بين الطرفين »

يببع يشّىء يزيد يديس
يميل يصر يجرّ يفسّر

ولو نظرنا إلى الفعل الأجوف نجد أن الحركة الطويلة تقيد استمرارية الفعل لفترة ، فالحركة تمثل عن الاستمرار .

فالاتصال : يقول ، يجول ، بنّام ، يببع .. كلها تتطلب استمراً إلى حد ما ، وعلى العكس من ذلك نجد أفعالاً أخرى مثل : يصل ، يقف ، يقرر ، يعلن .. ليست فيها حركة طويلة لأن أداءها لا يستمر طويلاً كالفعال السابقة ومن هنا نجد مياثلة بين الاستمرار في الأداء وطول الحركة في النطق .

وإذا ما سبق الفعل ذو الحركة الطويلة بادأه من أدوات الجزم مثل : لم أو لا النافية أو لام الأمر فإن هذه الحركة الطويلة تمحى لأنه لم يحدث فعل وبالتالي لم يكن هناك استمرار ، نحن هنا نقول : لم ينم نان الفعل لم يقع وبالتالي ليست هناك حاجة إلى وجود حركة طويلة تعبّر عن استمرارية الفعل . وكذلك الحال بالنسبة للأفعال الأخرى ذات الاستمرارية في

(1) كان - حان - آن - دجن - سكن - عند - بين - الآن .. كلها كلمات ترتبط بالزمان والمكان وتحتوي على نoun

(2) ابن هشام الانباري شرح قطر الندى ، مطبعة المسادة ، القاهرة ، سنة 1957 م / من 112

ويمكن تفسير بناء الاعداد من ثلاثة عشر الى تسعة عشر الى ظاهرة التمايز بين اواخر الكلمات من ناحية ومن ناحية اخرى اختيرت الفتحة لسرعة الوصل في الكلام .

وفي ختام هذا المقال اود ان اشير الى بعض الملاحظات الآتية :

اولا : اللغة العربية خليط من لهجات كثيرة عربية لذلك لا نجد نظماً لغوية ، او قواعد نحوية يمكن ان تطبق جميع الكلمات العربية واوضاعها في الجمل .

ثانيا : ان عمر « النحو » العربي اكثري من ثلاثة عشر قرناً وعلى مر هذه القرون تراكمت الآراء وابتكرت التأويلات التي صقلت مع الايام وازدادت رسوخاً في الذهان ، لذلك فان اي محاولات جديدة للمساس بهذا المرح النحوي ستلقى معارضة لا يستهان بعنتها .

ثالثا : ليس هذا المقال الا بعض نظرات مطروحة للبحث اقتصرت على بعض زوايا من النحو العربي ولم تعم جميع أركانه ، ومن هذه النظرات وغيرها من الآراء يمكن ان ينبع دليل لتفسير الحركة في اللغة العربية وتبسيط دراسة النحو .

رابعا : ليس هناك ما يمنع او يحول دون الاعتقاد بأن الحركات بدأت أول الامر للوصول ثم تطور استخدامها حتى صارت الى ما هي عليه الان من دلالة على المعنى ، وقد بقيت بعض آثار ذلك في المائة بين اواخر الكلمات ، وفي بناء الاعداد من ثلاثة عشر الى تسعة عشر على فتحة الجزئين ، وكذلك اتباع الحركة لحركة اخرى في كلمة اخرى كقوله تعالى : « انا امتدنا للكافرين سلاسلًا وأغلالًا وسميراً » فمن المعروف ان سلاسل ممنوعة من التنوين لاتها جاءت على صيغة منتهي الجموع ، وأحياناً يكون اتباع الكلمة ابداً في بعض حروفها كحديث « لاريت ولا تلبيت » والاصل ثلثة لاته من التلاوة » (2) .

« عليا بن ابي طالب » لقد قال اكثراً ان التنوين حذف تخفيها ، ورأينا انه لم تعد هناك حاجة للتنوين لارتباط العلم بعائلة ، فالارتباط بالعائلة اقوى من الارتباط بالوجود الزمانى والمكانى الذى يشير اليه التنوين .

وللدلالة على ان النون تشير الى الارتباط بوجود زمانى او مكانى نسوق الكلمات الآتية :

(1) الفمائر مثل : انا - انت - نحن - انت كلها تدل على وجود اصحابها وكلها تحتوى على حرف « النون » وعلى العكس من ذلك نجد ضمائر اخرى مثل :

« هو - هي - هم » لا تحتوى « نون » الوجود لغياب أصحابها .

(2) كلمة الاستفهام « اين » تتكون من « اي » الاستفهامية + ن « الوجود » وكلمة « انا » بمعنى متى .

(3) كلمة « لىن » يسرى الخليل ان اصولها « لا ان » فحذفت البهزة تخفيها والالف للتقاء الساكدين واعتقد أنهاد « لا + ن » اي لا وجود .

(4) حذف النون من الافعال في حالة الفاعل المثنى وجع المذكر السالم اذا سبقت هذه الافعال بالتوصيب او الجوازم مثل : لىن يلعبا ، لم يلعبوا وذلك للدلالة على عدم الحدوث او وجود اللعب .

المائة بين اواخر الكلمات :

مالت العرب الى المائة بين اواخر الكلمات في كثير من الموضع كما هي الحال في قافية الشمر ، السجع ، وانتقل ذلك الى كلامهم فيما يطلق عليه النحاة التوابع مثل : الفمع - البدل - عطف البيان - التوكيد .

وفي كل هذه التوابع تتشاكل الكلمة سابقتها في ولاية تام ، وهذا الرأي هو ما ذهب اليه الاستاذ ابراهيم مصطفى الذي يرى كذلك ان الفواصل في آى الكتاب الحكيم والتمايز بين الكلمات من الموسيقى العربية المستحبة .

(1) ابن هشام الانصارى ، شرح قطر الندى ، مطبعة السمادة ، القاهرة ، سنة 1957 م ، ص 112

(2) جلال الدين السيوطي ، الاشباه والنظائر ، طبعة القاهرة سنة 1975 م ، ص 12 .